

ISSN 1412-9507

E-ISSN: 2527-6778

# AL-BANJARI

Jurnal Ilmiah Ilmu-Ilmu Keislaman

*Takhrij Al-Hadits* tentang Peralatan Makan Nabi SAW  
Hairul Hudaya

Peranan Ulama Banjar Abad Ke-20 dalam Tradisi Penulisan Hadis *Arba'īn*  
di Banjar dan Malaysia  
Muhammad Hasan Said Iderus, Latifah Abdul Majid dan  
Ahamad Asmadi Sakat

Pendapat KH. Salim Ma'ruf tentang Jual Beli dalam Risalah Muamalah  
H. Fathurrahman Azhari dan Adi Hatim

Intervensi Anak dalam Perceraian  
Firman Wahyudi

Peran BAZNAS Kota Banjarmasin dalam Pengembangan Usaha Mikro  
(Pendekatan Studi Kasus)  
H.M. Ma'ruf Abdullah, Sri Anafarhanah dan Elida Mahriani

Pemikiran Reaktif tentang Hukum Poligami dalam Al-Qur'an  
(Pemikiran Quraish Shihab dalam Tafsir Al-Mishbah)  
Norcahyono

ضوابط الأخذ بالرخصة في قضايا اختلف فيها الفقهاء  
Muhammad Yosef Niteh

AL-BANJARI

Vol. 15

Halaman  
127-232

No.2

Banjarmasin,  
Juli-Desember 2016

ISSN: 1412-9507  
E-ISSN: 2527-6778

## ضوابط الأخذ بالرخصة في قضايا اختلف فيها الفقهاء

**Muhammad Yosef Niteh**

Jabatan kefahaman dan pemikiran Islam,  
Kolej Universiti Islam Antarabangsa Selangor, Malaysia  
Email: myosef@kuis.edu.my. / HP: +60 123610653

### ملخص البحث

هذه المقالة تدور حول قضية معاصرة كثرت الحديث عنها في الآونة الأخيرة الا وهي قضية الأخذ بالرخصة لقضية ما عند توفر خلافات في آراء العلماء والفقهاء، فرقة ذهبت الى عدم جواز الأخذ بالرخصة وفرقة ذهبت إلى الترخص بها مادام هنالك خلاف فيه، فرأي الفرقة الثانية تعتبر أخطر نظرا بسبب اندفاع الناس دائما إلى اختيار الأسهل من الأمور، فهذه المقالة تركز بشكل مفصل عن آراء العلماء والفقهاء في الأخذ بالرخص عند وجود آراء مختلفة بين العلماء وذلك بإيجاد ضوابط معينة تضبط العمل بالرخص حال مواجهة مثل هذه الأمور، وقد انتهج الباحث في كتابته منهج الاستقرائي وذلك بقراءة الكتب الفقهية من المذاهب الأربعة التي تتحدث عن الرخص في الشريعة الإسلامية ومن ثم القيام بتحليل هذه الآراء واستخراج ضوابط تضبط العمل بالرخص.

### أسباب الإختلاف في آراء الفقهاء.

مما لا شك فيه أن الله عز وجل خلق الإنسان وجعل فيهم عقول مختلفة وألوان مختلفة وطبائع مختلفة حيث قال تعالى في سورة الروم: 22 ( ومن آياته خلق السماوات والأرض واختلف ألستكم وألوانكم إن في ذلك لآيات للعالمين ) ، فالإنسان في هذه الأرض يملك عقل يفكر به وهذا العقل أمانة من الله عز وجل، فالعقل واحد ولكن طريقة وأسلوب التفكير يختلف من شخص إلى شخص آخر، وقد أثبت لنا التاريخ أن الخلافات بدأت منذ أمد بعيد وأدت إلى مقتل هايبيل من قبل أخيه قاييل واستمرت حتى عهد النبي صلى الله عليه وسلم حيث اختلفت آراء الصحابة

رضوان الله عليهم في عدة مواقف غاب عنها النبي صلى الله عليه وسلم، وسرعان ما تنحل هذه الخلافات عندما تعرض للنبي عليه الصلاة والسلام، وعندما توفي النبي صلى الله عليه وسلم ترك أمور وقضايا واضحة من حيث الأحكام وموقف الشريعة منها، وهذه الأمور لا تحتاج إلى توضيح مثل حكم الزنا وأكل أموال الربا قتل الأنفس بغير حق، وفي نفس الوقت هناك أمور يندب فعله حكمه حكم الحلال مثل أكل الأرز وشرب الماء وأكل الفواكه، وأيضا هناك أمور مشتبهة غير واضحة وغير معلومة لم يبينها الشارع بل تركها للمجتهدين ليجتهدوا، خاصة فيما يتعلق بالمسائل والقضايا المعاصرة، فالحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتبهات، فهذه الأمور المشتبهة إما أن تكون قريبة إلى الحل بعيدة عن الحرمة، وإما تكون قريبة إلى الحرام بعيدة عن الحل، فهنا يأتي دور الفقيه المجتهد حيث يقوم بما يملك من علم باستنباط الأحكام وتكييفها بما تناسب وتوافق الشريعة الإسلامية وفق ضوابط وقواعد صحيحة، ونتيجة لهذا تظهر بعض الاختلافات في الأحكام بسبب أن الفقيه هنا يجتهد بما يملك من ملكة العلم، فطريقة الاستنباط تختلف من مجتهد عن مجتهد آخر بسبب الظروف المحيطة به والبيئة التي يعيش فيها، كل هذه الأمور تؤثر بشكل مباشر في اجتهادات الفقه والأحكام المستنبطة، بالإضافة إلى أسباب أخرى منها خفاء النصوص على معظم الفقهاء حيث أن البعض منهم لم يحصل عليها والبعض الآخر حصلوا عليها وبذلك اختلفت طريقة التحليل والتقييم لدى الفقيه، وأيضا من أسباب حدوث الاختلاف عدم فهم ووعي الناس والمنسوخ بشكل سليم حيث قد يكون هناك حكمين الأول بالحلال والثاني بالحرام فكون الحكم الأول وصل إلى مجموعة من الناس والحكم الثاني لم يصل إليهم ولم تعرف هذه الفئة بالحكم الآخر وبهذا تحدث الاختلاف، وكذلك تحدث الاختلاف بسبب اختلاف الفقهاء في استخدام طرق التكييف والقياس وطرق الجمع بين النصوص، وأيضا اختلاف طريقة فهم الفقهاء في النصوص التي تأمر بالنهي هل هي للوجوب أو للندب. فكل هذه الأمور تلعب دورا رئيسيا في حدوث خلافات في آراء الفقهاء المجتهدون.

أما من ناحية هل الاختلافات والخلافات بين الفقهاء تعتبر رحمة للأمة الإسلامية، أم عكس ذلك، ورد عن كثير من العلماء والفقهاء على أن الخلافات بين العلماء

رحمة للأمة منها عن عمر بن عبد العزيز ( الزركلي 2010 ) قال: ما يسرني باختلاف أصحاب النبي حمر النعم. وقد تناقل علماء وفقهاء الأمة على أن اختلاف أمي رحمة، ( القرافي 2009 ) ، ولكن هناك أمور لا بد من تبيينها والنظر فيها ويظهر هذا واضحا في كلام الشافعي رحمه الله عندما قال بأن هناك اختلاف محرم وهناك اختلاف ليس بمحرم ( الشافعي 2009 ) ففي هذا الكتاب تحدث الإمام الشافعي رحمه الله عن الخلافات بين العلماء وبين أنه لا يجوز الخلافات في أمور بينتها الشريعة الإسلامية ووضحتها بشكل واضح، فهذه الأمور المنصوصة لا يمكن أن تحدث منها خلافات بين الفقهاء فهذه هي الخلافات المحرمة، وأيضا هناك خلافات تحدث بين الفقهاء والعلماء تقول إلى مفسد عظيمة كالشجار وكافة أنواع العنف والقتل أحيانا وهذا منهي عنه، قال الله تعالى في سورة البينة: 40 وما تفرق الذين أتوا الكتاب إلا من بعد ما جاءتهم البينة .

إذا ومن هذا المنطلق لا يحق لأحد الأخذ بعموم اللفظ من قول أن الاختلاف رحمة بل هناك ضوابط وقواعد لا بد من مراعاتها قبل العمل بها. إن أبغض الخلاف هو الخلاف الذي أساسه التعصب لأفكار معينة أو التعصب لرجل أو لعالم أو التعصب لاتباع الهوى والنفس والظن وأيضا الجدل في أمور وقضايا فرعية مخفية ، قال ابن رجب في كتابه جامع العلوم والحكم نصه : " ولما كثر اختلاف الناس في مسائل الدين، وكثر تفرقهم، كثر بسبب ذلك تباغضهم وتلاعنهم، وكل منهم يظهر أنه يبغض لله، وقد يكون في نفس الأمر معذورا، وقد لا يكون معذورا بل يكون متبعا لهواه مقصرا في البحث عن معرفة ما يبغض عليه، فإن كثيرا من البغض إنما يقع لمخالفة متبوع يظن أنه لا يقول إلا الحق، وهذا الظن خطأ قطعاً، وإن أريد أنه لا يقول إلا الحق فيما حولف فيه، وهذا الظن قد يخطئ ويصيب، وقد يكون الحامل على الميل إليه مجرد الهوى والألفة أو العبادة، وكل هذا يقدر في أن يكون هذا البغض لله. فالواجب على المؤمن أن ينصح لنفسه ويتحرز في هذا غاية التحرز، وما أشكل منه فلا يدخل نفسه فيه خشية أن يقع فيما نهي عنه من البغض المحرم، وههنا أمر خفي ينبغي التفطن له، وهو أن كثير من أئمة الدين قد يقول قولاً مرجوحاً، ويكون مجتهداً فيه مأجوراً على اجتهاده فيه، موضوعاً عنه خطؤه فيه، ولا يكون المنتصر لمقالته تلك بمنزلة في هذه الدرجة، لأنه قد لا ينتصر لهذا القول

إلا لكون متبوعه قد قاله، بحيث لو أنه قد قال غيره من أئمة الدين لما قبله ، ولا انتصر له، ولا والى من يوافقه، ولا عادى من يخالفه، ولا هو مع هذا يظن أنه إنما انتصر للحق بمنزلة متبوعه. وليس كذلك، فإن متبوعه إنما كان قصده الانتصار للحق، وإن أخطأ في اجتهاده . وأما هذا التابع فقد شاب انتصاره لما يظنه أنه الحق، إرادة علو متبوعه وظهور كلمته، وأنه لا ينسب إلى الخطأ، وهذه دسيئة تقدر في قصده الانتصار للحق، فافهم هذا فإنه مهم عظيم ) ( أبي الفرج 2011 ).

ومن هذا المنطلق فالعالم المجتهد عندما يجتهد في قضية معينة فإنه يستخدم كل ما لديه من العلم لأجل الحصول على حكم ما، وهو في هذا إما أن يصيب و إما أن يخطئ وهذا لاشك فيه وهو في كلا الحالتين مأجور على اجتهاده، أما الشخص المقلد لآراء المجتهد المتعصب لعالم ما والتمسك برأي عالم ما فإن عليه الحذر، فبتعصبه لرأي ما قد يؤدي إلى خطأ وقد يؤدي إلى تباعض وتدابير وتلاعن مع مقلد آخر حالته كحال الأول وهذا ما نهى الشارع عنه، قال تعالى في سورة الأنفال. 46 : ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم ... فالأمور المشتبه فيه والمشكوك فالأولى الإبتعاد عنه وعدم الخوض فيه فهذا من باب الإحتياط، وما يحدث الآن عكس ذلك تمام وهذا بسبب ولع الناس في التسهيلات.

### آراء الفقهاء في مسألة العمل بالرخص.

إن قضية العمل بالرخصة حين حدوث خلافات في رأي الفقهاء لأمر ليست بالهين ويختلف كثيرا عن مسألة مخالفة الإمام في بعض المسائل واتباعه في مسائل أخرى، فهذه القضية تعتبر خطيرة جدا لأن الشخص هنا عندما يفتي بالحلال أو الحرام بمجرد عمله بقول إمامه أو عالم من علماء الذي يتبعه ويجعله دليل لذلك دون النظر في القضية وتحليل المسألة وعدم العمل بالترجيح. فالعالم الذي يتبعه كما ذكر الباحث إنما هو مجتهد قد يصيب وقد يخطئ فالفتي الذي يريد التمسك بذلك الرأي لا بد له من النظر في الأدلة وتحليلها والتدقيق فيها. قال ابن تيمية : ( التخيير في الفتوى والترجيح بالشهوة ، ليس بمنزلة تخير العامي في تقليد أحد المفتين، ولا من قبيل اختلاف المفتين على المستفتي، بل كل ذلك راجع إلى شخص واحد، وهو صاحب المذهب، فهو كاختلاف الروايتين عن النبي صلى الله عليه وسلم، راجع إلى شخص واحد وهو الإمام ، وكذلك اختلاف الأئمة راجع إلى شريعة رسول

الله صلى الله عليه وسلم، حتى إن من يقول : إن تعارض الأدلة يوجب التخيير ، لا يقول إنه يختار لكل مستفت ما أحب، بل غايته أنه يختار قولاً يعمل به ويفتي به دائماً ) ( ابن تيمية 2012 ).

أما آراء الفقهاء في الترخص:

أولاً: رأي الإمام الجليلي الشافعي من كبار علماء الشافعية، فقد منع الأخذ بالرخص بشكل مطلق، وقد استند هذا الإمام بقول وجوب التمسك بمذهب واحد ولا يجوز غير ذلك، وكذلك تمسك بقول عدم جواز مخالفة الإمام في بعض المسائل .( النووي 2010 )

ثانياً: جواز الأخذ بالرخص بشكل مطلق.

ثالثاً: مذهب الأئمة الأربعة ذهب إلى المنع إلا في الأمور الذي لا يساغ فيها الإجتهد. ( النووي 2010 )

قال ابن عبد البر : يحرم تتبع الرخص لعوام الناس. ( ابن عبد البر 2005 )

الإمام أحمد ويحيى القطان : من تتبع وأخذ بالرخص فهو فاسق.

فالرأي الأول هنا الذي يقول بالمنع بشكل مطلق يرى الباحث أنه مخالف نوعاً ما مع آراء الجمهور من المذاهب الأربعة، حيث قال بوجوب التمسك بمذهب واحد، وهذا ليس من الواجب أصلاً، فالمسلم ليس واجب عليه أن يتمسك بمذهب معين وهذا ما ذهب إليه فقهاء الجمهور بل هو مخير في أن يقلد ويتبع أي مذهب أراد وإن اتبعه لا بد عليه أن يبقى حتى يظهر دليل يرفعه أو يغيره، خاصة الإجماع، فالقضية التي حكمت بالإجماع لا يرفعه إلا إجماع آخر أقوى من السابق.

أما الرأي الثاني الذي قال بالجواز بشكل مطلق، أيضاً مخالف لرأي الجمهور، حيث أن الأخذ بآراء الفقهاء مسموح به في الأمور الإجتهدية أما غير ذلك فلا يجوز. أما الرأي الثالث وهو رأي الجمهور وهو الرأي الراجح. فهناك رخص شرعية قطعية ثابتة في الكتاب والسنة لا ينكرها أحد من الفقهاء مثل القصر والجمع في الصلاة أثناء السفر، وأكل المبيتة وشرب الخمر وقت الاضطراب عند توفر الأسباب، فهذه الرخص جاز الأخذ والعمل بها.

وهناك رخص جاءت من خلال اجتهادات الفقهاء من المذاهب، واتبعه عوام الناس من أجل أو لغرض البحث عن الأيسر والأسهل أو لغرض ما هو مناسب

لغرضه أو شهوته أو هواه، دون أن ينظر في الأدلة والبراهين والظروف المحيطة بها وهذا النوع من الرخص لا يجوز العمل به، والفرد الذي يفعل ذلك يمكن أن يُعتبر الشخص الهارب من التكاليف الشرعية.

أما الأخذ برخص الفقهاء لمن يعتقد الأقوى دليلاً والأقوى علماً وقصد التقليد لا اتباع الهوى فهذا يجوز فعله.  
حكم الخروج من الخلاف.

ذهب فقهاء المسلمين إلى أن الأحوط والأسلم هو استحباب الخروج من الخلاف، قال الإمام السبكي رحمه الله عليه : " ومن القواعد ما اشتهر في كلام كثير من الأئمة ويكاد يحسبه الفقيه مجتمعاً عليه: أنّ الخروج من الخلاف أولى وأفضل " ( السبكي 1991 ). يقول الإمام الشاطبي رحمه الله : " والشرعية مبنية على الاحتياط والأخذ بالحزم والتحرز مما عسى أن يكون طريقاً إلى مفسدةٍ ، فإذا كان هذا معلوماً على الجملة والتفصيل، فليس العمل عليه ببدع في الشريعة، بل هو أصل من أصولها " ( الشاطبي 2011 ). والمقصود من الخروج من الخلاف هو أن يختار الفرد رأي الأحوط والأسلم، فمثلاً إذا كان الخلاف في وجوب فعل شيء ما، فالخروج من الخلاف هنا هو فعل ذلك الشيء، أما إذا كان الخلاف على تحريم فعل شيء، فالخروج من الخلاف هنا هو ترك فعل ذلك الشيء، فهذا أسلم وأبعد إلى الخطاء.

وقد بيّن الإمامين العز بن عبد السلام والإمام القرافي مسألة الخروج من الخلاف على النحو التالي:

أولاً: إذا كان الخلاف في مسألة ما، فذهب الأول إلى حكم الحرام، والثاني إلى حكم الحلال، فالخروج من الخلاف هنا الأولى هو الإجتنب، لأنه الأحوط والأسلم.

ثانياً: إذا كان الخلاف في مسألة ما، فذهب الأول إلى حكم الإستحباب، والثاني إلى حكم الوجوب، فالخروج من الخلاف هنا الأولى هو الوجوب، لأنه الأحوط والأسلم.

ثالثاً: إذا كان الخلاف في مسألة ما، فذهب الأول إلى حكم الكراهة، والثاني إلى حكم الوجوب، فالخروج من الخلاف هنا الأولى هو الفعل، لأنه الأحوط و

الأسلم، مخافة ترك الوجوب.

رابعاً: إذا كان الخلاف في مسألة ما، فذهب الأول إلى مشروعيتها، والثاني إلى عدم مشروعيتها، فالخروج من الخلاف هنا هو مشروعيتها، لأن عادة الذي يقول بذلك قد تطلع على براهين وأدلة تؤيد قوله عكس الذي يقول بالعدم قد يكون أنه لم يتطلع لذلك. مثال ذلك، حكم قراءة سورة الفاتحة في صلاة الجنائز، فعند المذهب المالكي حكمها لم تشرع، أما عند المذهب الشافعي فحكم قراءة الفاتحة واجبة، فالخروج من الخلاف هنا هو قراءة الفاتحة مخافة ترك الواجب ومن ثم الإثم. ومن خلال ما ذكره الكاتب يمكن القول بأن الخروج من الخلاف هو ورعاً واحتياطاً. ( القراني 2009 ).

من خلال ما استعرضه الباحث من آراء العلماء ومن خلال استقراء لتلك النقاشات جاءت النتيجة على أنه لا بد من وضع شروط وضوابط تضبط العمل بمسائل اختلف فيها الفقهاء من ناحية الحكم وهي كالتالي:  
شروط وضوابط العمل بمسائل مختلف في حكمها.

- يجب أن توزن كل قضية مختلف عليها بميزان الشريعة الإسلامية من تحليلها وتكييفها، وردها إلى الأصل الشرعي وهو القرآن والسنة، قال الله تعالى في سورة النساء: 59 " فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول ذلك خير وأحسن تأويلاً ". فلا بد من الرجوع إلى الأصل الشرعي، وترك التعصب للآراء والأفراد.  
الحرص على عدم مخالفة كل ما أجمع عليه الفقهاء، وكذلك عدم مخالفة النصوص الشرعية، والقواعد الفقهية، والقياس الخالي من المعارضة.

- الإبتعاد كل البعد عن كل ما يؤدي إلى الأغلوطات، وهو سؤال صعب المسائل للعلماء حتى يزلوا وتكون فتنة، حيث أن طرح الأسئلة هنا ليس لأجل البحث ومعرفة الحق، وإنما من أجل أن تكثر آراء العلماء والفقهاء وإظهار أن القضية مختلف فيها.

- مراعاة عنصر البيئة، حيث لا بد من النظر في مكان الفتوى والزمن المناسب له، فالفتاوى تختلف من مكان إلى مكان آخر، لأن

علماء المحليين هم أدري بما يحدث وما يدور في بلادهم، وهم أدري بما ينفعهم وما لا ينفعهم. (ابن تيمية 2012)، وهذا لا يعني أن أحكام الله والشريعة الإسلامية تتغير، وإنما المجتهد أثناء اجتهاده يختلف حسب المكان والزمان والظروف المحيطة فمثلاً حكم الصلاة تظل واجبة في أي مكان وفي أي وقت غير أن أداء الصلاة قد تكون قصراً وقد تكون جمعاً على حسب الظروف فإذا كان الشخص مسافر يجوز له القصر، الذي يتغير هي النوازل التي تنزل على الناس فالمجتهد هنا يجتهد على حسب ما لديه من العلم والظروف المحيطة به. فاختلاف المكان والزمان لا يمكن أن يجعل الشيء الحلال حراماً، والشيء الحرام حلالاً، فهذه الأحكام ثابتة وقطعية منصوصة عليها.

- يجب مراعاة عادات وتقاليد أهل البلد خاصة المذهب المتبع فيه، فإذا كان أهل هذا البلد من أتباع المذهب الشافعي فلا بد للمجتهد أثناء اجتهاده أن يراعي الفقه الشافعي، فلا يتجهد وفقاً لمذهب آخر كالمالكية أو الحنابلة مثلاً، لأن هذا سوف يحدث بلبلة وفتنة في البلد (المقدسي 2005).
- لا بد من الرجوع إلى الحاكم أو مفتي البلاد في حالة إذا كان المختلفون جميعهم يعيشون في نفس البلد وهم من أتباع مذهب واحد، وعندما يحكم الحاكم، يجب على المختلفون اتباع الحاكم حتى لا تحدث فوضى في البلاد وتنتشر الفتن وتتفرق الناس إلى طوائف متعددة بأفكار مختلفة. (الزركشي 2010).
- مراعاة التخصص، فكما هو معروف أن لكل مجتهد تخصص معين غاص فيه وتعمق إلى أن وصل لدرجة مجتهد، ولكنه في نفس الوقت لا يملك الكثير من العلم في مجالات أخرى، والمثال يوضح ذلك، فمثلاً نريد أن نحدد عمق الجرح لدى المتضرر لقضية ضرب ومضروب فالفقيه لا يستطيع فعل ذلك إلا إذا عرف كيف

حصل الضرب وهل الضرب بأداة حادة أم غيرها، فلا بد من خبير متخصص في مجال الطب والجراحة حيث يقوم بالفحص ومن ثم يقدم تقرير شامل للفقهاء وهنا الفقه يصدر الحكم الشرعي، إذا لا بد من متخصص في مجال معين يقوم بالفحص وإلا قد يخطئ الفقيه المجتهد في إصدار الأحكام الشرعية. ( ابن الهمام 2008 ).

لا بد من وضع قاعدة في الاعتبار، أحياناً عندما يُسأل المجتهد عن حكم ما، فهو يراه أنه جائز، ولكن العرف عند الناس شبهة أقرب إلى الحرمة، هنا الأفضل للمجتهد تركه والعمل بما يظنه الناس فهذا من كمال دينه.

- مراعاة مقاصد الشريعة الإسلامية، فإذا رأى أنه لا بد من التشديد شدد، وإذا رأى أنه لا بد من التيسير يسر، لأن الفقه الإسلامي هو فقه لتأليف القلوب والناس تحت كلمة واحدة وتوحيد الصفوف.

أمثلة وتطبيقات.

- الرأي الأول يقول بوجوب المضمضة والاستنشاق في غسل الجنابة والوضوء، في حين هناك رأي آخر يقول بأن المضمضة والاستنشاق واجب، وللخروج من الخلاف هنا هو الرأي الأول وهو النذب، بسبب أن الأدلة المتبعة من أصحاب القول الأول أقوى.

- حكم الدلك في الطهارة بالماء واجب عند القول الأول، ومستحب عند القول الثاني، وخروجاً من الخلاف هو الاستحباب.

- حكم شرب الماء أو العصير واقفاً عند القول الأول حرام لا يجوز، وعند القول الثاني مستحب، وللخروج من الخلاف نقول أنه مستحب بالنظر إلى الأدلة التي اتبعتها أصحاب هذا القول.

توصيات.

لا بد من معرفة ودراسة أقوال العلماء والفقهاء بتفاصيلها و اختلافها.

- تعليم فقه المقارن وفقه الموازن في المقررات خاصة في الجامعات.
- الرجوع عند معرفة حدوث الخطأ.
- عدم التعصب للآراء وشخصيات إلا بالأدلة والبراهين، فما من عالم إلا وله زلة.

#### المصادر والمراجع.

- ابن الهمام. 2008. تيسير التحرير على كتاب التحرير. بيروت: دار الفكر.
- ابن تيمية. مجد عبدالسلام. 2012. المسودة في أصول الفقه. بيروت: دار الكتب.
- ابن عبد البر. 2005. جامع بيان العلم وفضله. بيروت: دار الفكر.
- أبي الفرج. زين الدين الحنبلي. 2011. جامع العلوم والحكم. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الزركشي. أبي عبدالله محمد. المنشور في القواعد. 2010. تحقيق: محمد إسماعيل. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الزركلي. خير الدين. 2010. الأعلام. بيروت: دار العلم للملايين.
- الشاطبي. أبي اسحاق. 2011. الموافقات في أصول الشريعة. بيروت: دار المعرفة.
- الشافعي. محمد بن إدريس. 2009. الرسالة. تحقيق: خالد العلمي. بيروت: دار الكتاب العربي.
- القرافي. شهاب الدين. 2009. الفروق. بيروت: دار المعرفة.
- المقدسي. شمس الدين محمد مفلح. 2005. الآداب الشرعية والمنح المرعية. بيروت: دار الكتب العلمية.
- النووي. أبي زكريا يحيى. 2010. روضة الطالبين. بيروت: دار الكتب العلمية.